

أعداء التسوية والانقلاب على البرلمان

> إن إصرار بعض القوى السياسية التي تنتهك التسوية السياسية بفجور لا مثيل له - على استغلال العقل البشري وإهانة الفكر الإنساني وامتنان الأديمة والأخلاق بات اليوم مفوضاً ولا يحتاج إلى عناية في سبيل إثباته على أرض الواقع، ولعل من أبرز علامات ذلك الانتهاك الفاجر أن تلك القوى التي لا تؤمن بالديمقراطية والتعددية السياسية تمارس التعدي على التسوية السياسية بسفور فاضح من خلال الأعمال المنافية تماماً للتسوية ومن أبرزها محاولات إفساح الحوار من خلال الممارسات الغوغائية والهجيمة والإداعات الباطلة واستخدام المصطلحات الفاجرة التي لا تعترف بالتسوية وتعلن الانقلاب على المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية وهذا الاتجاه واضح في وسائل الإعلام الرسمية التي تصر على استخدام المصطلحات النارية المثيرة للفتنة، بل أن وسائل الإعلام الرسمية باتت وسيلة بيد عناصر الفتنة التي لا تريد لليمن أمناً واستقراراً ولا تقبل بالتعددية ولا تريد الوصول إلى الانتخابات بقدر ما تريد الزج بالشعب في أتون التناقضات البائسة عن

الفواجح المستمرة. إن استغلال العقل والاستهانة بإرادة الشعب الذي تمارسه القوى الراضية للتسوية السياسية والمتمردة على المبادرة الخليجية يتضح من خلال تدبيح بيانات الانقلاب على المبادرة بكلمات التجبيل للتسوية السياسية وزعمهم: «أن التسوية السياسية تجربة نموذجية في إنجاز عملية التغيير والنقل السلمي للسلطة»، ويعد ذلك تظهر كلمات المكر والكيد والتدبير الشيطاني لإرضاء الشيطان تأتي في بقية الأقوال منافية تماماً لما بدأت به تلك القوى من الأقوال، وسأضرب بمثال واحد في هذا السياق وهو بيان ما عرف بالكتل البرلمانية لأحزاب اللقاء المشترك، ففي البداية تم الأشادة بالتسوية وانها نموذج الاعتراف بأن ما يسمى «بثورات الربيع العربي قد انتكست وأصبحت وبالاً على شعوبها، الخ يأتي بعد ذلك السفور بين من الانقلاب على التسوية



د.علي الغثري

السياسية من القول بأن مجلس النواب فاقد للشرعية الدستورية والقانونية ولم يدر كوا بأنه مجلس النواب هو الذي منح الثقة لحكومة الوفاق الوطني. إنها فضيحة كبرى لأن هذه القوى لم تفلح في تقديم المفيد النافع للبلاد والعباد، ولم تفلح غير في إحداث الانقلابات والنكوث بالعهود والمواثيق، وكنا... نخطب العالم الذي يغتر ببيانات تلك القوى بأن هذه القوى لا تجيد أكثر من الفتنه ولا ترغب في التصالح مع الشعب، وكلما قرب الشعب من الانتخابات صنعت فتنة جديدة من أجل إعاقة الشعب ومنعه من امتلاك السلطة ولن تقبل بأي عمل يقود إلى الحرية والتعددية السياسية، وستظل تنتقص عقل الانسان وتدعي أفضليتها وأن الشعب ينبغي أن يكون مسيراً وليس مخيراً،

وهي تقدم يوماً برأين الانتهاكات. إن المتابع الحصيف يدرك أن التسوية السياسية التي تريدها أحزاب في اللقاء المشترك هي الوصول إلى منع الشعب من امتلاك السلطة وأن الوفاق الذي تريده هو تمرير ما يخدم تسلط تلك القوى على مقدرات الشعب وإذلاله لإرادتها فقط. إن الوقائع التي تبرهن على ذلك عديدة وواضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، ومن باب التذكير فقط فإن مجلس النواب شرعي إذا شرع لصالح تلك القوى وإذا رفض تجاوز الإرادة الكلية فإنه ليس شرعياً كما حدث في قانون الجامعات التي أرادت فرضه على مجلس النواب لخدمة مصالحها وليس مصلحة الشعب، ولما رفضه المجلس ما هي تنقلب على الشرعية الدستورية من جديد، أليس هذا استغلال للعقل.. وتحد سافر للإرادة الكلية للشعب؟ إن الأمل مازال في قوى الفعل الوطني الموجودة في كتلت اللقاء المشترك التي ينبغي أن تمنع هذا العبث والاستهانة بإرادة الشعب من أجل إنجاح الحوار والوصول إلى رسم معالم المستقبل بإذن الله.

زاوية حارة



فيصل الصوفي

النائب العام.. واحترام القضاء

يوم الخميس الماضي كذب مصدر مسئول في المؤتمر الشعبي الشائعات التي روجت لها وسائل إعلام حزب الإصلاح التي توهمت وجودها في قلب اجتماع اللجنة العامة لإحزاب الحليفة للمؤتمر وهي تطلع على ما دار في الاجتماع المعلن من أسرار!! بينما لا خفياً ولا أسرار، والذي دار فيه أعلن على الملأ وهو شيء مختلف عن تلك الأخبار الكاذبة التي حاول أصحابها إثارة خلافات بين قيادات المؤتمر، وعلى الطريق الإساءة للنائب العام، الذي يستهدفه حزب الإصلاح على الدوام.. والنائب العام يدرك ذلك. فقد نسجوا خبراً مكذوباً، زعموا فيه أن ياسر العواضي أتهم في الاجتماع قيادياً في المؤتمر بالوقوف وراء تفجير مسجد الرئاسة، وأن ياسر قال إن النائب العام قال لنا: أنا عملت معكم طوال الفترة الماضية وعرفت إطلاق سراح المتهمين، لكنني اضطررت لإطلاق سراحهم بضغط من رئيس الجمهورية! والعجيب أن تلك الأخبار الكاذبة التي نشرتها وسائل إعلام حزب الإصلاح قد نفاها مصدر مؤتمري، بينما صدقها النائب العام الذي يبدو أنه لم يطلع على تصريح المؤتمر الشعبي الذي رد على تلك الأكاذيب، فخرج مصدر في مكتب النائب العام يهاجم ياسر العواضي متصوراً أن ما نسب له إعلام الإصلاح صحيح، رغم أن ما ورد في إعلام الإصلاح عن النائب العام يفهم منه بوضوح أن ذلك الإعلام صنع خبراً من عنده بقصد الإساءة للنائب العام الذي قالت وسائل إعلام حزب الإصلاح قبل يومين من ذلك، وبالعرف الواحد: "المؤكد أن إقالة النائب العام الحالي أصبحت ضرورة بعد أن انكشف للجميع انه أداة المخول لتحقيق أهدافه!" وكبرت الوزيرة حورية مشهور القول إن النائب العام تلقى توجيهاً من رئيس الجمهورية بالإفراج عن المتهمين لكنه يماطل! كل ذلك لم يثر حفيظة النائب العام، وبينما أثار غضبه خبر مكذوب نسجه حزب الإصلاح ونسبه للعواضي، ونشر في صحيفة إصلاحية، والهدف النهائي هو الإساءة للنائب العام، فاكتمى مكتب النائب العام بمهاجمة العواضي، ولو افترضنا أن النائب العام خدع وصدق الخبر الذي نشرته الصحيفة الإصلاحية منسوباً لياسر العواضي، فقد كان يتعين على مكتب النائب العام مساءلة العواضي والصحيفة معا ليرتدع الذين لا يحترمون القضاء. ذلك هو الجانب العرضي من الموضوع، أما الجوهرى فيه، فهو الإفراج عن الإرهابيين المعتقلين بتهمة تفجير مسجد دار الرئاسة، فبدلاً من اعتقال بقية المتهمين تم الإفراج عن الذين تم إلقاء القبض عليهم، تحت ضغط سياسي، ولدواعي غير مقبولة كالتهديد بالإضراب عن الطعام حتى النهاية، وبدعوى مضللة وهي أنهم شباب ثورة، بينما هم عسكريون، واسماؤهم ورتبهم والوحدات التي كانوا ينتمون إليها معروفة، وصار الرأي العام على اطلاع بذلك.. والغريب أن يقال: تم الإفراج عن عدد من المعتقلين على ذمة تفجير مسجد الرئاسة! هذه القضية قضية عادلة، وينبغي التعامل معها تعاملًا عادلاً ومسئولاً، وذلك من مقتضيات عدم تعرض التسوية السياسية لأي انتكاسة، والعدالة تقتضي إعادة المرفج عنهم إلى السجن واعتقال بقية المتهمين واستكمال الإجراءات القانونية بإحالة ملف القضية والمتهمة إلى المحكمة.. فهل هذا كثير؟



علي عمر الصيغري

لله درّه من زعيم!!

(كان يمقدوري أن أحسم الأوضاع عسكرياً وشعبياً خلال الأزمة التي شهدتها اليمن في ٢٠١١م ولكنني أثرت عدم البقاء في السلطة على نهر من الدماء) هذا ما قاله الأخ الرئيس السابق علي عبدالله صالح، رئيس المؤتمر الشعبي العام، في مقابلة ضافية أجرتها معه، مساء يوم الثلاثاء، قناة (العربية) وكان لها صدق واسع في الوسط المحلي والخارجي لأهميتها وخطورة ما كشفه من معلومات في مقدورها أن تقنع من لا يزالون في غيهم ساديين. صادقاً كان في مقولته بأعلاه، إذ وإتته الفرصة أكثر من مرة لحسم الأزمة التي افتعلها اللاهثون وراء سدة الحكم، والتي خططوا لها منذ مطلع العام ٢٠٠٦م. فالفرصة الأولى كانت مواتية له عندما اقتعلوا ما سموه بـ(مجزرة الكرام) في نفس الوقت الذي كانت مليشياتهم تهاجم معسكر (الضعب) الموقع العسكري الحصين والمسيطر على كل ركن من العاصمة صنعاء حيث قوات الحرس الخاص التي تأتمر بقيادة العميد أحمد علي عبدالله صالح، والمدفعية الضاربة التي كانت تحيط بمعسكر الفرقة مدرع " سابقاً، ناميك عن سيطرته على القوى الجوية، والأمن المركزي وغير ذلك، فكان في مقدوره إصدار أوامره لقمع المتآمرين، ذلك بحجة الاعتداء على المتظاهرين في ساحة الجامعة، وإلقاء القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة العلنية في الحال، مستنداً على الدستور والقوانين النافذة، غير أنه أحجم عن ذلك. والفرصة الثانية، وهي فرصة "الطلقة الأخيرة" كما يطلق عليها الخبراء العسكريون، تمثلت في الجريمة التي ارتكبتها المتآمرين في حق السيادة الوطنية والارتكاب للخيانة العظمى عندما فجروا (جامع النهدين) وقتلوا قيادات سياسية وأصايبوا الأخ الزعيم بإصابات خطيرة، فما كان منه والدماء تهور والمشاعر تخور، إلا أن أعلى أوامره لقائد الحرس الجمهوري وبقية القادة أن يطلقوا طلقة واحدة لكي يجنب صنعاء معركة خاطفة تسيل فيها أبحر من دماء، ويكون هو المنتصر فيها، ولكن كما قالها في حوار مندوب (العربية): "ولكنني أثرت عدم البقاء في السلطة على نهر من الدماء" بوجيز العبارة سيظل موقفه الحكيم والمشرف، الذي حملته مقولته تلك، نبراساً مشعاً وخالدًا في قلوب أبناء الشعب اليمني، وفي مقدمتهم أعضاء وحلفاء وأنصار المؤتمر الشعبي العام. ويكفيه مروءة وحكمة وفخرا اجتراحه هذين الموقفين المشرفين. ويكفي المتآمرين الذين ينعمون - مؤقتاً - بالسلطة عبدة وتدايعات وانعكاسات هذين الموقفين المشرفين الذين سيظلان مؤرقين لهم وإنما حلوا أو ارتحلوا. تعظيم سلام لك أيها الزعيم الحكيم، ولله درك من زعيم وكفى. قال الشاعر:

لا يحمل الحق، وقد من تعلقه بالرتب
ولا ينال العلام من طبعه الغضب
(عنتره بن شداد العبسي)

وطن بلا حكومة

إعادة الأمن والاستقرار إلى ما كان عليه الحال قبل الأزمة مطلع العام ٢٠١١م. هذا الإجماع ليس ناتجاً عن مكاييد سياسية كما تدعي الحكومة وتحديداً وزراء المشترك الذين يتنافسون مقاعد الحكومة مع المؤتمر الشعبي العام وحلفائه.. بل إجماعاً لما آلت إليه البلاد وأحوال الشعب في ظل استمرار هذه الحكومة العاجزة حتى عن إدارة نفسها.. أتحدى أن تقدم الحكومة العجوزة عكس ما نقوله ونثبت ماذا حققت قرابة العامين من تشكيلها لهذا الوطن والشعب الذي يصرخ اليوم من شدة معاناته ويقول بل نال حكومة.. نحن بلا أمن واستقرار ولا خدمات أساسية كالكهرباء والمياه والتعليم ومشاريع الطرقات والبنى التحتية التي هدمتها الأزمة ومليشيات حزب الإصلاح المسلحة ولا حتى في الصحة إلا من المتطهين من



إقبال علي عبدالله

شغل الأطفال. كل شيء صار في الوطن اليوم مشلولاً ومن يستطيع أن يقول عكس ذلك عليه أن يبرهن حقيقة واحدة.. ويقول إن الحكومة (الموقرة) ضبطت الأمن وقضت على الاخلالات الأمنية التي تتسع يوماً بعد يوم حتى تجاوزت عواصم المحافظات الرئيسية.. يقول إن الحكومة وفرت الكهرباء وأنقذت المواطنين خاصة في المحافظات الساحلية ومنها عدن والحديدة، لكن ما هي الانتقاعات لساعات في اليوم الواحد مستمرة في ظل الحر الشديد الذي صار أنهبه بمقرقة «هتلر» النازية. أتحدى أي مواطن أن يثبت أن حالته المعيشية تحسنت وأن حكومة الوفاق أوقفت الارتفاعات في الأسعار التي تهدد حياة الناس خاصة ونحن على أبواب رمضان المبارك.. أتحدى أن يقول وزير الداخلية الإصلاحية إنه ألقى القبض على مخرب واحد ممن تعرفهم الوزارة بأنهم يخربون أسلاك الكهرباء ويفجرون أنابيب النفط والغاز ويقطعون الطرقات، وقد أحيل هذا الإرهابي للعدالة وليس تهريبه من البلاد. صدقوني أقولها في الختام كما يقولها المواطنون والسياسيون والمثقفون: إننا في وطن بلا حكومة.. ولا أحد يحاسب أحدا!

بدوه زعل

شركاء في الجريمة

> لم أكن أتوقع شخصياً أن تصل الجرة بالإصلاح وشباب ثورته السلمية إلى حد المطالبة بإطلاق المعتقلين على ذمة التفجير الإرهابي لجامع دار الرئاسة والذي عرف ضحيته عشرات الشهداء والجرحي وزعمه بأنهم من شباب ثورته التي سعى من خلالها إلى الوصول للسلطة: صدقوني لم أكن أتوقع ذلك رغم معرفتي بجرأة قيادات وإعلام الإصلاح، لم استوعب الأمر وظننت عندما سمعت بمطالب شباب ثورة الإصلاح بإطلاق شباب الثورة المعتقلين في السجن بأن الأمر يخص بعض الأفراد المعتقلين على خلفية الأحداث التي شهدتها الوطن والخاصة بالمظاهرات والمسيرات وعمليات الاقتحام والمداومة للمنشآت الحكومية والمعسكرات وغيرها، حينها قلت بأن هذه المطالب مشروعة وخصوصاً في ظل عدم تورط هؤلاء في جرائم جنائية معروضة على السلطات القضائية. ولكنني صعدت عندما عرفت أن الإصلاح وشباب ثورته والقوى القبلية والعسكرية المتحالفة معهم يريدون إخراج المعتقلين على ذمة قضية جريمة جامع دار الرئاسة وغالبيتهم من أفراد الحرس الخاص والإدعاء بأنهم من شباب الثورة، ولا أعلم ما علاقة الحرس الخاص بثورة الإصلاح!! قمة السفاهة والسقوط الأخلاقي أن تتحول الثورة المزعومة إلى حاضنة للقتلة والمجرمين والفاكين، وقمة الحقارة والاحتياط عندما تشاهد وزراء في حكومة الوفاق يعنصمون أمام مكتب النائب العام والسجن المركزي للمطالبة بالإفراج عن متهمين في جريمة جامع دار الرئاسة، والإدعاء بأنهم من الثوار، وهو الأمر الذي يهجم منه بشكل واضح أن هذه القوى التي كانت وراء المطالبة بإطلاق سراح المتهمين في القضية السالفة الذكر هي شريكة للمتهمين في هذه القضية ولا يريدون أن يطلع الرأي العام على تفاصيلها وملابساتها.. ولا أستبعد أنهم يريدون إخفاء هذه العناصر التي تم الإفراج عنها وإخراجها خارج الوطن، كما صنعوا مع الغادر مؤذن الجامع المتهم الرئيسي في الجريمة. > إنهم شركاء لا محالة في هذه الجريمة ومعهم كل الأطراف التي اخترقت وتجاوزت النظام والقانون وقامت بإطلاق المتهمين في جريمة كبرى ذهب ضحيتها العشرات من الشهداء وهم يؤدون صلاة الجمعة داخل جامع دار الرئاسة، لقد فضحوا أنفسهم وكشفوا للعالم أجمع أنهم شركاء في هذه الجريمة البشعة وذلك بدفاعهم عن الفتلة والمتهمة فيها وهذا دليل إدانة جازم، وينبغي إثارة هذه القضية وتصعيدها من قبل أولياء دم الشهداء والمتضررين ومن قبل النيابة العامة وقيل كل ذلك من قبل الرئيس هادي.. إنها لسابقة خطيرة أن يرضخ القضاء والنائب العام لمطالب وأهداف قوى سياسية بحيث يتدخل هؤلاء في سلطات القضاء والنيابة بإطلاق سجناء على ذمة قضايا جنائية.. واعتقد جازماً أن مثل هذا التصرف كفيل بإشغال ثورة مزلة لتضع نهاية لحالة الفوضى والانفلات والتدمير المنهج لمرتكزات بناء دولة النظام والقانون وفي مقدمتها القضاء والنيابة والأمن. > عندما يعنصم وزير الداخلية المنوطة به مهام حفظ الأمن والاستقرار وترسيخ



> عبدالفتاح علي البنوس

سيادة النظام والقانون وردع المجرمين والمخربين والإسهام في تحقيق العدالة وذلك من أجل إطلاق سراح متهمين بجريمة بشعة مثل جريمة تفجير جامع دار الرئاسة والتليبس على الناس والضحك عليهم بوصفهم بأنهم من شباب الثورة.. بالله عليكم من الذي سيقث في هذا الشخص ويعول عليه في خدمة الوطن والخروج به من الأوضاع الأمنية المتدهورة جداً!!! كيف سيقنعنا بأنه يحارب الجريمة قبل وقوعها وهو يدافع عن المجرمين ويعتصم من أجل إخراجهم من السجن تنفيذاً لأجندة حزبه والقوى الداعمة له والمتحالفة معه. > وأي حقوق إنسان تكذب على أنفسنا بها بعد اليوم ونحن نشاهد الوزيرة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان تعتصم و"تقلب الدنيا" من أجل الإفراج عن المتهمين بالضلوع في جريمة جامع دار الرئاسة، وتمارس الكذب والدجل والتزييف بالإدعاء بأن هؤلاء من شباب الثورة التي أوصلتها إلى كرسي الوزارة. أين ضمير هذه الوزيرة؟ أين إنسانيتها!! القضية ليست محاكمة سياسية أو عبارة عن تحد سياسي أو حزبي كما أراد أن يصور ذلك إعلام الإصلاح.. القضية جنائية قانونية إنسانية، فالشهداء الذين سقطوا في هذه الجريمة والجرحي الذين أصيبوا فيها هم من أبناء اليمن وما تعرضوا له يستوجب قانوناً وإنسانياً الوقوف معهم والعمل على محاسبة كافة المتورطين في هذه الجريمة دون النظر إلى بسرعة إحالة ملف القضية إلى القضاء وسرعة الفصل فيها والإفراج عن الأشخاص الذين ثبتت عدم تورطهم في الجريمة، لا أن تعتصم من أجل الإفراج عنهم. > وهنا أستغرب صمت وزراء المؤتمر وحلفائه على مثل هذه التصرفات وعدم قيامهم بأية ردة فعل ينتصرون من خلالها للعدالة، لا غرابة أن يصفهم البعض بوزراء «الخبية» فهم خبوا ظن كل المؤتمريين فيهم، في الوقت الذي يعمل وزراء «العبيبة» على إفساد كل ما هو جميل في الوطن ووصل بهم الأمر إلى حد إطلاق سجناء على ذمة قضية جنائية بحجم قضية تفجير جامع دار الرئاسة، ولقد وصلت إلى قناعة بأنه لا خير يرجى للوطن من قبل وزراء الخيبة والعبيبة، وأمام هذه المستجدات، فأنا مع التصعيد والوقوف بحزم ضد من قاموا بالإفراج عن المتهمين في القضية والمطالبة بإعادتهم ومحاسبة كل من سعى للتدخل في شؤون القضاء والنيابة، التصعيد الذي يحدد الأمور إلى نصابها ويضع نهاية لفساد وغطرسة الإصلاح تحت شامعة الثوار. يجب أن يفهم ويعي الجميع أن المبادرة الخليجية أنهت أي حديث عن الثورة أو الثوار ولم يعد هناك من فضل أو امتياز لأحد، يجب وضع حد لسياسة الإقصاء والتهميش، فالوطن للجميع وليس للإصلاح وحيد وعلى محسن ومن دان لهم بالولاء والطاعة.

دمت أيها الزعيم

> عبد الخالق المنجر
دمت أيها الزعيم رمزاً لنا
نفاخر بك العالم، فأنت مانديلا
اليمن الذي ناضل من أجل الحرية
والديمقراطية وأنت مهاتير اليمن
الذي أوجدت بنية تحتية لهذا
البلد الفقير والمختلف وأصبح
لديه دولة مؤسسات صوتها في
المحافل الدولية.

دمت أيها الزعيم نبراساً لنا
نستلهم منك الحكمة وقوة الصبر
والتحمل والعفو عند المقدرة
والتسامح عند الغضب.. نحن لن
نفقد أشخاصاً ولكن ما نقوله
هو شهادة حق بأثم كاتمها..
لن ينسى لك التاريخ وأخوانك
المناضلين الشرفاء من أبناء
هذا الوطن قيادة أعظم انتصار
في تاريخ اليمن بتحقيق الوحدة
المباركة والدفاع عنها وكذلك

ولن ينسى لك التاريخ حصرياً
تسليم العلم اليمني علم الوحدة
الوطنية إلى فخامة الرئيس
عبدربه منصور هادي ليجسدوا
بذلك أعظم تبادل سلمي في نقل
السلطة.. تلك منعطفات تاريخية
عظيمة تحققت في زمن المحن
ولن يدرك قيمتها إلا أولو الألباب.
لن ينسى لك الشرفاء من أبناء
اليمن التنازلات الكبيرة التي
قدمتها من أجل اليمن وجنبت

وطنك وأبناء شعبك بمختلف
الحرب الأهلية التي لا تبقي
ولا تذر، وهذا يضاف لرصيدك
الوطني النضالي الانساني في
قلوبنا وفي ذاكرة التاريخ رغم ما
يبذله المزيّفون والمضللون من
محاولات لطمس ذلك وقد فشلوا.
نعم لقد تركت السلطة بمحض
إرادتك وسلمتها سلمياً وقالوا زورا
وبهتاناً وشعورا بالخيبة والنقصان
رحلنا.. خست أسنمتك لقد

إنهم يشعرون بأنهم غداً رحلون
وسيلفضهم الوطن والشعب
بعد أن سقطت الأقنعة التي
تستروا بها، لذلك نراهم كالحمر
الوحشية يبحثون في كل زاوية
للتشبث بالسلطة وإن لم يتحقق
لهم ذلك فسوف يدمرون المعبد
طبقاً للمثل القائل «علي وعلى
أعدائي».. لكن شعبنا يقف لهم
بالمرصاد.. ولن يسمح لهم بذلك
أبداً.